

المجتبى وهذا الامام الزاهد المشهور علمه وفقهه ويدل على ان هذا  
هو الراجح ان صاحب النهاية ذكر هذا الشرط اي كون الزكاة مفرجة بصيغة  
قبل معنى الجائز انما هو **قوله** كسحاب بالسر اي جلده **قوله** فنجس اي فلا  
يجوز الصلاة فيه مالم يغسل منه **قوله** فغسله افضل لان الاخذ بما هو  
الوثيق في موضع الشك افضل اذ لم يرد الي الخروج ومن هنا قالوا بالاس  
لبس ثياب اهل الذمة والصلاة فيها الا اذا ارادوا السراويل فانه تكره  
الصلاة فيها لقربها من موضع الحدث ويجوز لان الاصل الطهارة وللثوب  
ردين المسمين في الصلاة ثياب الخنازم قبل الغسل وتامه في الحلية  
ونقل في القنينة ان الجلود التي تدبغ في بلدنا ولا يغسل من جملتها  
ولا تنزق الثيابات في دبهها ويلتصقها على الارض النجس ولا يغسل  
نهارا بعد تمام الدبغ فهي طاهرة يجوز اتخاذ الخفاف والملاعب وعلاف  
الكتب والمنشط والقراب والرداء وطبا ويا بساها قول ولا يخفى ان هذا  
عند الشك وعدم العلم بجاستها **قوله** وشعر الميتة مع ما عطف عليه  
حذيره قوله الا في ظاهر ما مر من حديث الصحيحين من قوله عليه الصلاة و  
السلام في شاة يمونة انما حرم الخفا وفي رواية لجهها قول علي انما عد  
اللحم لا يجرم فدخلت الاجز المذكورة فيها **قوله** احاديث اخر صريحة  
في الجوع وغيره ولان المعهود فيها قبل الموت الطهارة فكذلك لانه  
لا يجلها واقله تعاقب من يجر العظام الاية فواجب مع تحريم الموتبان  
وجودي او عدي اطال فيه صاحب البحر فراجع وذكر ذلك في بعض  
المياه لا فائدة ان اذ وقع فيها لا يجزها وفي القهستاني الميتة ما زالت  
روحه بلا تذكية **قوله** على المذهب اي على قول ابي يوسف الذي هو  
ظاهر الرواية ان شعر نجس وصحبه في البايح ورجحه في الاختيار هل هو  
صحي ومعه من اكثر من قدر الدرهم لا يجوز ولو وقع في ماء قليل نجس  
وعند المذهب افاده في البحر وذكر في الدرر انه عند مجر طاهر لم يروا  
استعمال اي الخوازين قال العلامة القدسي وفي زماننا استغنوا عنه  
اي

اي فلا يجوز استعمال لروال الضرورة الباعثة للحكم بالطهارة نوح اخذ في قوله  
على المشهور اي من طهارة العصب كما جزم به في الوقايع والدرر وغيرهما  
بل ذكر في البايح ونعم في الفتح انه لا خلاف فيه لكن نقض في البحر بان غاية  
البيان ذكر فيه روايتين احدهما انه طاهر لانه عظيم والاخر انه نجس  
لا فيه حياة والحش يشق به ويح في السراج الثانية **قوله** الخالية عن  
الدسوسة قيد للجميع كما في القهستاني في شرح الشعر المنزق وما بعده  
اذ اكان فيه دسوسة **قوله** وكذا الكمال لانه حياة وهو لا يتالم الحيوان  
يقطع كالريش والمقار والظل **قوله** حتى الا لانه بسر الهنزة وقد تشدد  
الحاء وقد تكرر الفاء والمنفعة والبنفة نبي واحد يستخرج من بطن  
الجدري ارض اصفر فيعصر في صوفة فيغلب به الجبن فاذا ااكل  
الجدري فهو كرش وتفسيرا لوجه الالفحة بالكرش فهو قماروس  
بالحرف فافهم **قوله** على الراجح اي الذي هو قول الامام ولم ارم  
صرح بترجيح ولعله اخذه من تقديم صاحب الملتقي له وتأخير  
قولها كما هو عادته فيما ترجمه وعبارته مع الشرح والنفحة الميتة  
ولوما يتكف ولبثها طاهر كالمذابة خلا فالهما لتجسسها بنجاسة الحمل  
قلنا نجاسته لا تؤثر في حال الحياة اذ اللبن الخارج من بين فريث  
ودم طاهر فلذا بعد الموت هو ثم اعلم ان الصمير في قول الملتقي  
ولبثها عاين على الميتة والراد به اللبن الذي في ضرعها وليس  
عائيا على الالفحة كما ظلم المحشي حيث صرنا بالجلدة وعزي الي  
الملتقي طهارتها لان قول الله ولوما يفت صريح بان المراد بالالفحة  
اللبن الذي في الجلدة وهو الموافق لما مر عن القاموس وقوله  
لتجسسها اي صريح في انه جلدتها نجس وبه صرح في الحلية حيث  
قال بعد التعليل المار وقد عرف من هذا انه نفس الوعاء نجس  
بالافتاق انه ولو دفع هذا الوجود غير العبارة في مواهب الرحمن  
فقال وكذا لبن الميتة وانقتها ونجسها وهو الاظهر لان تكون